دور الجيش في المسار الانتقالي للسودان بعد حراك 19 ديسمبر 2018

The Role of Military in the Transitional Path in Sudan after the 19 December movement

أحلام فطيسة*
جامعة الجزائر 03-الجزائر
Ahlemfetaissa1992@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/23 تاريخ القبول: 2021/06/25

الملخص

تهدف هذه المقالة إلى فهم وتفسير دور مؤسسة الجيش أثناء مسار الانتقال إلى الديموقراطية في السودان، فهذه الدولة تتميز بتاريخ طويل من الانقلابات العسكرية وتعدد المسارات الانتقالية، دون أن يفضي ذلك إلى الدمقراطية منذ الاستقلال سنة 1958، إلى غاية 2018 حين شهدت حراكا شعبيا قادها إلى مسار انتقالي آخر كان للجيش دور حاسم في رسم أبرز معالمه بعد أن أزاح عمر البشير عن الحكم وأعلن دخول البلاد في مرحلة انتقالية جديدة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إنها ستركز على دور الجيش في المسار الانتقالي للسودان بعد الحراك الشعبي، انطلاقا من توظيف مقاربة "المسلك الطبيعي" التي تربط بين ميل الجيش إلى التدخل في العملية السياسية خلال المسارات الانتقالية والاستقطاب السياسي الذي يميز النخب خلال هذه المرحلة.

الكلمات المفتاحية: **الجيش؛ المسار الانتقالي؛ السودان؛ الحراك الشعبي؛ الديموقراطية؛**

Abstract

This article aims to understand and explain the role of the military institution during the transition path to democracy in Sudan, as this country is distinguished by a long history of military coups and the multiplicity of transitional paths in it, without this leading to the democratization since independence in 1958, and until 2018, when it witnessed a popular movement led it to another transition path in which the army had a prominent role in drawing its most prominent features after he removed Omar al-Bashir from power and announced that the country had entered a new transitional phase.

The importance of this article is that it will contribute from the use of the "natural path" approach to attain a scientific and objective understanding of the role of Sudanese Army in the transitional path of Sudan after the popular movement that began in December 2018, and its relationship with political polarization that characterizes elites during this stage. country.

Keywords: **Military; Transitional Path; Sudan; Popular Movement; Democracy;**

*المؤلف المرسل: **أحلام فطيسة**، الإيميل: **ahlemfetaissa1992@gmail.com**

مقدمة:

بالعودة إلى تاريخ السـودان، يمكن التثبت من الدور الكبير الذي لعبه الجيش في الحياة السياسية وتحكمه في تفاعلاتها في سياقات ومستويات مختلفة، ما ساهم بصورة مباشرة في تعطيل المسار الديموقراطي لهذا البلد رغم أنه يعد من أوائل الدول الإفريقية التي نالت استقلالها بنظام ديموقراطي تعددي، فمنذ سنة 1958 شهدت البلاد سلسلة لا منتاهية من الانقلابات العسكرية ومحاولات الانقلاب، كان آخرها انقلاب عمر البشير سنة 1989 الذي جاء في وقت كان عدد كبير من دول العالم يسير نحو التخلي عن النظم التسلطية ويتجه نحو تبني النظام الديموقراطي.

إن تجربة السودان مع العسر الديموقراطي لا تعد استثناء ولا حالة فريدة من نوعها، فلطالما كان الانتقال من نظم لا ديموقراطية إلى الحكم الديموقراطي سيرورة معقدة تنطوي على عدد من المراحل والعلميات السياسية التي يطغى عليها الصراع بين جماعات ونخب مختلفة تتصارع على السلطة بمواقف متباينة من الديموقراطية بين مؤيد لها ومعارض، والجيش في هذا الإطار كما تؤكد تجارب العديد من الدول في العالم يمكن أن يكون أحد تلك الجماعات.

غير أن ما يثير التساؤلات في حالة السودان هو العدد الكبير من مسارات الانتقال دون أن يفضي ذلك إلى الديموقراطية المنشودة، يضاف إلى ذلك التدخل المستمر للجيش الذي أدى إلى انتكاس مسار الدمقراطية، لأن الانقلابات التي شهدها السودان جاءت ضد حكومات مدنية منتخبة في غالب الأحيان بعد حالة من الصراع والاستقطاب الحزبي، وبالتالي، فإن هذه الدراسة ستعمل على فهم وتفسير هذا الترابط بين الجيش والعملية السياسية في السودان في سياق تاريخي انطلاقا من تتبع دور النخبة الحزبية في هذه المسارات من جهة وظروف تدخل الجيش من جهة ثانية من أجل الانتهاء في الأخير إلى فهم حراك 19 ديسمبر من عام 2018 ومآلاته، حيث سيتم طرح التساؤل التالي: **كيف يمكن تفسير الدور الذي لعبه الجيش السوداني في إدارة المرحلة الانتقالية بعد حراك 19 ديسمبر 2018؟**

من أجل الإجابة على هذا التساؤل، يفترض الباحث، **أن "ما شهده السودان عبر تاريخه من صراع حزبي قد أفضى إلى تسييس المؤسسة العسكرية ودفعها للتدخل في إدارة المسارات الانتقالية التي شهدتها البلاد والتسبب في إفشالها.**

مقاربة الدراسة:

تمثل نظرية المسلك الطبيعي أحد أبرز الاسهامات النظرية التي قدمت تفسيرا لهذه لظاهرة استيلاء الجيش على السلطة خاصة في ستينيات وسبعينات القرن الماضي، وذلك انطلاقا من اعتبار وصول الضباط إلى سدة الحكم بواسطة الانقلاب العسكري المسلك الطبيعي والمخرج الوحيد لتجاوز الأزمة التي يولدها العجز السياسي وضعف النخبة السياسية وانقسامها (فلاك، 2020، ص. 16).

وجد الباحث أن هذه المقاربة هي الأقرب إلى دراسة موضوع دور الجيش السوداني في المسار الانتقالي للسودان وذلك لأنها تركز على متغيرين رئيسيين هما الجيش من جهة وانقسام النخب السياسية من جهة ثانية.

خطة الدراسة:

1. دور الجيش في المسار الانتقالي: سياق نظري
2. طبيعة النخبة الحزبية في السودان
3. حراك ديسمبر 2018: المسار والخلفيات
4. إدارة الجيش للمرحلة الانتقالية وانحراف المسار: محاولة للفهم

1. دور الجيش في المسار الانتقالي: سياق نظري

ازدهرت العديد من الأدبيات النظرية التي اهتمت بموضوع تدخل الجيش في العملية السياسية خاصة في الدول النامية وذلك في خضم التحولات السياسية التي شهدتها نحو أربعين دولة على مستوى العالم في الفترة من 1973-1996، والتي تمثلت في انتقال أنظمتها السياسية من الأنظمة السلطوية أو العسكرية إلى الأنظمة الديموقراطية أو ما يطلق عليه أيضا ب" الأنظمة المدنية"(حرك، 2015، ص. 60).

وفي هذا الإطار، قدمت العديد من الدراسات لتحليل أبرز وأهم الإشكاليات التي واجهت الأنظمة السياسية في تلك الدول، للانتقال من أنظمة حكم عسكرية لأنظمة حكم مدنية حيث طرح تساؤل مؤداه: لماذا نجحت بعض الأنظمة السياسية في الدول النامية في الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، بينما فشل عدد من الأنظمة الأخرى في ذلك، وحتى منها من ارتدت مرة أخرى لأنظمة حكم عسكرية كما هو الحال مع دولة السودان.

أفضت الدراسات التي تطرق إلى هذا الموضوع إلى العديد من الأطروحات النظرية بمقاربات مختلفة لباحثين مهمين في حقل العلاقات المدنية العسكرية على غرار صاموئيل فينر، صاموئيل هنتنغتون وموريس جانويتز.

بداية، لابد من الإشارة إلى أن الاشكاليات والمواضيع التي تناولها حقل العلاقات المدنية العسكرية عموما، قد اختلفت على مر التاريخ وتطورت، بين الدول المتقدمة ذات الديموقراطيات الراسخة، وتلك التي لازالت في مرحلة الانتقال للديموقراطية، أو التي تحكمها نظم دكتاتورية، فإذا كانت دراسة العلاقات المدنية العسكرية في الحالة الأولى تهدف إلى محاولة فهم شبكة التفاعلات بين المكونين المدني والعسكري في نظم ديموقراطية راسخة بهدف تقوية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، باعتبار تلك السيطرة إحدى ركائز الحكم الديموقراطي (عبد ربه، 2015، ص 19)، فإن الوضع مختلف في الدول الأقل ديموقراطية، حيث أن الأبحاث حولها اتجهت إلى محاولة فهم مكامن قوة المؤسسة العسكرية في سياق يغيب فيه تماما مفهوم السيطرة المدنية في ظل مؤسسات عسكرية كان لها الفضل في تأسيس الدولة القومية الحديثة بشكلها الحالي، أو في الحفاظ عليها من التفكك أو في تحريرها من الاستعمار.

في هذا السياق، جادل كل من صاموئيل هنتنغتون وموريس جانويتز، على ضرورة وجود السيطرة المدنية كشرط مسبق لتحقيق احتراف الجيش، مع اختلافهما في تحديد طبيعة ومدى هذه

السيطرة، فجانويتز يرى أنه من الضروري إشراك العسكريين في وضع أسس النظام الديمقراطي في نموذج العلاقات المدنية العسكرية، وذلك لصعوبة النظر إلى أفراد الجيش كمحايدين لأنهم مواطنين وبالتالي لا بد أن يكون لهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في السياسة، بينما يرى هنتنغتون ضرورة العمل على تحقيق الانفصال الكلي بين المؤسستين المدنية والعسكرية كما يرى أن مفهوم الاحتراف يقتضي أن يحافظ الجندي على دوره في تنفيذ ما تتم صياغته في السياسة الدفاعية، في سياق ليبرالي يتميز بإبعاد الجيش على السلطة السياسية بصورة مطلقة وكلية(مصباح، 2018، ص. 134).

في المقابل يتم تفسير النزعة التدخلية للجيش في السياسة في الدول النامية انطلاقا من مقاربات متباينة تتراوح بين الاجتماعية، السياسية وحتى الاقتصادية، فهذا موريس جانويتز ينظر إلى هذه الظاهرة انطلاقا من الخصائص الداخلية لمؤسسة الجيش، حيث يؤكد بأن التدخل العسكري يمكن تفسيره بالرجوع إلى الهيكل الداخلي لهذه المؤسسة، وخلفيتها الاجتماعية والأيديولوجية،(LENZE, 2011, p.6)) كما أن الدور السياسي للعسكريين لا يقتصر فقط على الاضطلاع بعبء الحكم مباشرة، بل قد يتخذ عدة صور يعبر عنها في شكل تأثير سياسي غير مباشر، ويرتبط هذا التأثير السياسي بتقاليد وقواعد وطبيعة النظام السياسي الذي يعمل العسكريون في إطاره، كما أنه يشكل ركيزة أساسية في كل النظم السياسية على اختلافها، وذلك لأهميته في تعبئة الموارد والقوة البشرية وتوزيع العائد(حرك، 2015، ص.).

من جهته، أكد صموئيل هنتنغتون أن أهم أسباب التدخل العسكري في السياسة هي سياسية بالدرجة الأولى، فهذه التدخلات ليست سوى مظهر واحد من مظاهر التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية في البلدان النامية، ومثلما نجد، جامعات مسيسة، ونقابات عمالية مسيسة، يمكن أن نجدا أيضا جيشا مسيسا(LENZE, 2011, p.6-7) .

أما صاموئيل فينر فقد فسر هذه الظاهرة انطلاقا من الربط بين متغير الثقافة السياسية باعتبارها " الرأي السائد وكيفية حشده ومدى تأثيره وفعاليته وأشكال تدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، فبالنسبة إليه كلما زادت الثقافة السياسية نضوجا زاد ميل المؤسسة العسكرية لتأثير على القرار السياسي، أما في حال وجود ثقافة سياسية متطورة في المجتمع فالتدخل العسكري يتخذ شكل الضغط حيث يمكن أن يصل إلى حد ابتزاز الحكومة القائمة، أما الثقافة السياسية المنخفضة فهي تقود إلى عملية تغيير الحكومة وفي حال تحولها إلى ثقافة متدنية أو

منعدمة فإن شكل تدخل المؤسسة العسكرية سيصل إلى حد إزاحة الحكومة القائمة والحلول محلها(Finer, 1969, p.139).

لقد اختلفت التفسيرات حول العوامل التي تدفع الجيش إلى اتباع سلوك تدخلي في العملية السياسية، إلا أن اتفاقا قد ساد على ضرورة إبقاء الجيش خارج المسار الانتقالي لنجاح عملية الدمقرطة، حيث يؤكد آدم برزوورسكي في مناقشته لظروف والمعطيات الأولية لعملية الانتقال الديموقراطي إلى أن" العمليات الانتقالية من خلال مسيرات التحرر التدريجي تترك بصمات وآثار مؤسساتية، تبرز منها استقلالية القوات المسلحة....فمتى ما حافظت هذه الأخيرة على استقلاليتها من التحكم المدني، شكلت المعضلة العسكرية مصدرا دائما لعدم استقرار المءسسات الديموقراطية" (سيرا، 2016، ص ص .46-47).

كما أشار الباحث فالنزويلا بدوره إلى أن " وضع القوات المسلحة تحت سلطة الحكومة المنتخبة هو شرط حساس لتسهيل عملية التوطيد الديموقراطي، وبمقدار ما لا توفق السلطات الحكومية في محاولاتها لفرض الطاعة على العسكريين، تتعارض عندها الاستقلالية العسكرية الناتجة عن ذلك الفشل مع مساعي توطيد الديموقراطية، وتتحول هذه الاستقلالية العسكرية، إلى محمية مهيمنة تتضمن عنصرا أساسيا من عناصر قوة الدولة وهي قوة السلاح. وفي هذه الحالة تحديدا، فإن تحجيم الاستقلالية العسكرية عنصر أساسي لتوطيد الديموقراطية"، وفي موضع آخر، يؤكد الباحث أنه "لا بد لإتمام نظام ديموقراطي، أن تتضمن قوانينه الدستورية والأساسية تلك القواعد الرسمية والصيغ الواضحة لخضوع العسكريين للسلطات المنتخبة، وأن يتم استبعاد كل صيغة توحي بوجود وصاية عسكرية" ونظرا لأن الإجراءات والنصوص القانونية لا تكفي بمفدرها لتحقيق ذلك بل يجب أن تطبق عمليا من خلال مناهج العمل والتعامل مع كل القضايا، يشير فالنزويلا متابعا:" وبالتالي تكمن المسألة الحساسة في عملية توطيد الديموقراطية في معرفة مدى إمكانية نجاح العملية الانتقالية الثانية أو فشلها في إزالة شبح الانقلاب السياسي أو تجنب بروزه"(S. Valenzuela, 1987).

2. طبيعة النخبة الحزبية في السودان

يشير البرفسور عطا الحسن البطحاني، في كتابه "أزمة الحُكم في السودان- أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟!" (2011، ص ص .243-244)إلى أن السودان "شهد العديد من فترات الحُكم الإنتقالية، ففي الفترة الإنتقالية الأولى (1953-1956) إنتقلت السُلطة من الإستعمار الثُنائي

إلى حكومة وطنية أعلنت إســـتقلال البلاد، وفي الفترة الإنتقالية الثانية (1964–1969) تمكن تحالف سياسي/نقابي من إسقاط النظام العسكري الأول (1958–1964) وإقامة نظام برلماني (1964–1969) ما لبث أعواماً قليلة حتى تمت إزاحته بواســطة النظام العســكري الثاني الذي حكم لمُدة ســـتة عشـــر عاماً (1969–1985)، وجاء الإنتقال الديمقراطي الثالث عام 1985 ليُعيد التحالف السياسي/النقابي العريض التجربة السابقة ويتمكن عبر إنتفاضة شعبية من إسقاط النظام المايوي، ولم تُكمل الحكومة البرلمانية المُنتخبة دورتها حتى أجهز عليها إنقلاب عسكري في 30 جوان 1989 من تدبير حزب الجبهة القومية الإسلامية التي حكمت تحت مُسمى نظام الإنقاذ.

إن الملاحظ على المسارات الانتقالية سالفة الذكر، هو أنها سرعان ما تنتهي بتدخل من القوات المسلحة وبإيعاز من القوى الحزبية المكونة للحكومات، ثم تعود هذه القوى عبر انتفاضات شعبية وتدخل البلاد في مرحلة انتقالية، لذلك نجد أن السودان قد مر بأكثر من مرحلة انتقالية دون أن تفضي أي منها لقيام نظام ديموقراطي واضح المعالم، وهو ما يمكن اعتباره حالة فشل نموذجية تعبر عن العجز البنيوي لكل القوى المسيطرة تاريخيا في السودان وبخاصة الطبقة السياسية، عن تحقيق وبناء وحدة الوطن والدولة المدنية العصرية والتنمية الاقتصادية، ففي كل مرة تأتيها الفرصة وعوض أن تنشغل بتحقيق تطلعات الشعب السوداني نحو الديموقراطية، تغرق أكثر في الصراعات الحزبية التي تعبر عن مصالح ضيقة، لتمنح بذلك الفرصة للنظم العسكرية التي تأتي بعدها بتصفيتها وهو ما ساهم في "تآكل الرصيد التراكمي للديموقراطية والثقافة المدنية(البطحاني، 2011)، لتصبح مع كل مرحلة انتقالية جديدة وكأنها تبدأ من الصفر فتظهر نفس المشاكل والصراعات.

إن ما هو واضـــح أن العجز الديموقراطي في الســـودان، يتحمل جزءا كبيرا من مســـؤوليته الأحزاب السياسية، لأنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تتنافى ومبادئ وخصائص الحزب السياسي الديموقراطي والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- **تحالف المثقفين وزعماء الطوائف:** دفعت حاجة المثقفين للانتشـار والتغلغل في السـلطة والحفاظ عليها، إلى التحالف مع الزعماء القبليين وزعماء الطائفية، لأنهم أدركوا أن بإمكانهم أن يمنحوهم أصوات الجماهير باستغلال العصبية القبلية والولاءات الطائفية والنفوذ الاقتصادي، وهو

ما أثر على عمل الأحزاب، لأن أنماط التعليم المكتسبة بين الطرفين متباينة تماما، وهو ما ساهم في تعميق الخلافات بينهما.

- **غياب التعايش بين الأحزاب السودانية:** كانت هذه السمة إحدى دوافع الانقلابات العسكرية في السودان، حيث كانت الأحزاب السودانية تدفع بمؤيديها من المؤسسة العسكرية للسلطة عندما تضيق بالأوضاع السياسية ومحاولة إقصاء الآخر في تناقض واضح لروح الديمقراطية والعمل الحزبي(إبراهيم، 1994، ص.187)، وفي هذا السياق يمكن تسجيل العديد من الممارسات التي طبعت الحكومات المدنية وأدت إلى فشلها وانهيارها ومنها:

- تسليم رئيس وزراء حزب الأمة السلطة لقيادة الجيش في نوفمبر 1958 تفاديا لسحب الثقة منه في تحالف برلماني جديد؛
- تحالف أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي وجبهة الميثاق على تعديل الدستور وإسقاط عضوية نواب الحزب الشيوعي من البرلمان في عام 1965؛
- الإنقلاب العسكري للحزب الشيوعي على نظام نميري في يوليو 1971؛
- مصالحة حزبي الأمة وجبهة الميثاق لنظام نميري في 1977 دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير في شمولية النظام العسكري؛
- إنقلاب الجبهة الإسلامية القومية على الديمقراطية الثالثة في يونيو 1989؛(زين العابدين، 2013)
- محاولة قوى الحرية والتغيير إقصاء بعض القوى السياسية من الاتفاق المدني العسكري في التفاوض مع المجلس العسكري لإدارة المرحلة الانتقالية بعد حراك 19 ديسمبر 2018
- عجز الأحزاب السياسية عن بناء حكومة خلال المهلة التي منحها المجلس العسكري بعد حراك 18 ديسمبر 2019

لقد انعكست الخصائص سالفة الذكر على تصور الأحزاب السياسية السودانية ورؤيتها لإدارة المرحلة الانتقالية فبتعدد المسارات الانتقالية التي شهدها هذا البلد، ظلت تجارب الفشل تكرر نفسها وتطرح نفس القضايا في كل مرة، في مرحلة يفترض أنها في غاية الحساسية نظرا لطبيعة القضايا التي تطرح خلالها وارتباطها الوثيق بحاضر ومستقبل الدول، فمراحل ما بعد الثورات أو الانتفاضات عموما تأيي بمطالب شعبية ملحة تستدعي إجراء تغييرات جذرية في توزيع القوة والثروة داخل المجتمع، ولكن تحقيق مثل هذا التغيير يحتاج إلى نخب لديها رؤية واضحة مبنية

على تخطيط مسبق للمراحل التي تأتي بعد الانتفاضة ولا تبني تصوراتها على أهداف مرحلية فقط مثلما هو الحال مع النخب السودانية التي تتفق على إزاحة النظم القائمة بعد انتفاضة شعبية ولكن سرعان ما تعود لحالة الاستقطاب والصراع بمجرد ما يتحقق لها مطلبها، وهو ما يقودها إلى ما يمكن تسميته ب" مصيدة المرحلة الانتقالية"(محجوب، 2013، ص ص 90-91) التي تتسبب في امتداد مرحلة التحول بشكل يقوض فعليا من فرص تحقيق التغيير الثوري المنشود، ويفسح المجال إلى فواعل أخرى للتدخل مثل المؤسسة العسكرية والقوى الدولية والإقليمية، وهو واقع ينطبق تماما على جميع المسارات الانتقالية التي شهدها السودان وأكدته الأحداث التي تلت حراك ديسمبر من عام 2018 كما سيتم توضيحه في المحاور الموالية.

حراك 19 ديسمبر 2018: الخلفيات والمسار

شهد السودان بتاريخ 18 ديسمبر 2018، اندلاع حراك شعبي أفضى إلى سقوط ثالث نظام عسكري عرفته البلاد بعد قرابة 5 أشهر من المظاهرات المستمرة.

ورغم أنه جاء متأخرا عما عرف ب" ثورات الربيع العربي" التي شهدتها العديد من الدول العربية مطلع سنة 2011، إلا أنه لا يختلف عنها كثيرا في الأسباب والخلفيات وحتى في المسار، وهو ما سيعمل الباحث على توضيحه فيما يلي.

1.1 خلفيات الحراك الشعبي في السودان

تمثل المظاهرات والاحتجاجات أحد أكثر الأساليب شيوعا لدخول في مسار الدمقراطية، وفي السودان تحديدا، يعد أسلوب التظاهر أكثر الأساليب التي اعتمدها الشعب السوداني للمطالبة بالتغيير سواء سياسيا أو اقتصاديا، فقد شهد هذا البلد على مر التاريخ اندلاع العديد من الانتفاضات الشعبية ذات المضامين والدوافع المتباينة.

إن المظاهرات التي اندلعت في ديسمبر سنة 2018، لم تختلف كثيرا عن سابقاتها، فقد حملت ذات المضامين والمطالب، خاصة السياسية منها، فالشعب السوداني حمل سنة 1985 شعار "فليسقط النميري"، وقبله شعار " فليسقط عبود" وفي 2018 حمل شعار "فليسقط البشير" وفيما يلي سيقوم الباحث بتوضيح الأسباب السياسية التي أدت إلى رفع هذا الشعار.

أولا/ الخلفية السياسية:

جاء انقلاب عمر حسن البشير سنة 1989، في الوقت الذي كان العالم النامي وإفريقيا يشهدان انهيارا جماعيا لنظام الحزب الواحد وكافة أنماط النظم التسلطية والاستبدادية بما فيها

النظم ذات الطابع العسكري، حيث لم يعد هناك أي سبب أيديولوجي للقوى الغربية لتحمل ودعم هذا النمط من النظم خاصة في إفريقيا(Lindberg, 2001, pp. 173-174) إلا أن البشير ومهندسو الانقلاب من الجبهة الإسلامية قاموا باتخاذ العديد من القرارات التي تؤكد أن الحكم الجديد جاء ضد الديمقراطية وليس من أجل ترسيخها.

تجلت نوايا البشير هذه في تأسيس ما يسمى بمجلس قيادة الثورة الذي يعد بمثابة الجهاز التنفيذي والتشريعي في آن واحد، كما عمل البشير على إدارة البلاد من خلال مراسيم دستورية استطاعت أن تؤسس قواعد الحكم الشخصي كما أرادها ابتداء من المرسوم الجمهوري الأول الخاص بلوائح وإجراءات الانتقال للشرعية الثورية، وصولا إلى المرسوم الثامن المتعلق بتعيين رئيس الجمهورية الذي انتقلت إليه صلاحيات مجلس قيادة الثورة، كما تم تأسيس ما يسمى ب "المجلس الوطني الانتقالي" عام 1991 الذي أسندت إليه مهمة الشورى والتشريع والرقابة على أداء الجهاز التنفيذي المتمثل في المجلس الانتقالي(أحمد، 2010، ص ص. 107-108).

لم يكن خلق المؤسسات التي تساعد على الاستحواذ على كافة الصلاحيات الهامة في تسيير شؤون الدولة الآلية الوحيدة التي اعتمدها البشير لتقوية أركان حكمه، فقد عمل أيضا على إزاحة المعارضة بشكل ممنهج، فقام بدمج الموالين من أعضاء حزب المؤتمر الوطني في أجهزة الدولة، فيما استهدف استبعاد المعارضين له وعلى رأسهم حسن الترابي، فبعد تصاعد التوتر بين شريكي الانقلاب خلال التسعينيات، على خلفية مساعي هذا الأخير لاستخدام منصبه كرئيس للجمعية الوطنية ونفوذه داخل الحركة الإسلامية لتحكم في سلطات الرئيس، رد البشير بإزاحته من الحزب والحكومة سنة 1999.

ساهم منهج البشير في توطيد السلطة في تحول الحزب الحاكم من حزب مؤسسي مدفوع أيديولوجيًا إلى حزب قائم على المحسوبية، فقد كان يواصل زراعة عملائه على مختلف المستويات الحكومية من أجل إقامة جهاز للدولة يدعم هدفه بإقامة نظام إسلامي، وساعده في ذلكما أسماه بسياسة التمكين التي استهدفت تطهير مؤسسات القضاء والدوائر الحكومية والجامعات من البيروقراطيين واستبدالهم بإسلاميين متدينين (Hassan & Kodouda, 2019, p. 89).

من جهة أخرى، حاول البشير التحكم في مؤسسة الجيش أيضا لدرء خطر الانقلاب عليه، فرغم أن هذه المؤسسة كانت السبب الرئيسي في وصوله إلى الحكم إلا أنه كان يدرك أن الجهاز

الأمني بمختلف فروعه يمثل الخطر الأكبر على مستقبله السياسي، ولذلك سعى إلى التخفيف من وطأة هذا التهديد من خلال اســـتراتيجية تنطوي على تفتيت جهاز الأمن الداخلي عبر توظيف أجهزة أمنية مختلفة كأثقال موازنة لبعضها البعض، ومنحها مسؤوليات متداخلة، وتقليص خطوط الاتصال والتنسيق بينها بهدف تصعيب أي محاولة منها لتنظيم انقلاب عسكري ضده فالمنافسة بين مختلف الأجهزة الأمنيــة تقلص من فرص العمــل الجمــاعي وتعيق التعــاون في مؤامرة الانقلاب(Hassan & Kodouda, 2019, p. 89).

حافظ البشير على استقرار حكمه لفترة طويلة نسبيا، إلا أن ذلك لم يكن ليستمر أكثر نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد من جهة، وإعلان رغبته في الترشح لعهدة رئاسية أخرى من جهة ثانية، حيث وبالتزامن مع اندلاع ما يسمى ب "أحداث الربيع العربي" في تونس ومصر وغيرها من البلدان العربية، قامت في الســـودان مظاهرات طلابية محدودة بتاريخ 30 جانفي 2011 احتجاجا على الفساد وغلاء الأسعار وغموض مستقبل انفصال الجنوب، غير أّن التعامل الأمني مع تلك الاحتجاجات كان عنيفا ومصحوبا بحملة اعتقالات واسعة طالت عشرات الطلاب والصــحافيين الأجانب ومراســلي القنوات التلفزيونية لمنعهم من تغطية تلك الاحتجاجات(خلف، 2019، ص.09).

لم يكد البشــير يتجاوز أزمة مظاهرات 2011، حتى دخل في أزمة جديدة، ففي 22 نوفمبر 2012، أعلنت الأجهزة الأمنية السودانية اكتشاف ما أسمته "محاولة تخريبية استهدفت أمن البلاد واســـتقرارها" إلا أنها في واقع الأمر كانت محاولة انقلابية مكتملة الأركان هدفت إلى الإطاحة بحكم عمر حســن البشــير، بقيادة أحد أكثر القادة العســكريين شــهرة وأكبرهم دورا في مواجهة المخاطر العسكرية التي واجهت حكم الإنقاذ بداية من حرب الجنوب إلى تحرير هجليج في ذات السنة بعد غزوها من قبل جيش جنوب السودان، وهو العميد محمد إبراهيم عبد الجليل المعروف ب"ود ابراهيم"، الذي يتميز أيضا بكونه ذو كاريزما عالية وموضع ثقة وسط الضباط الإسلاميين في الجيش، إلى جانب المتهم الآخر الفريق صلاح عبد الله المعروف ب"قوش" مدير جهاز الأمن والمخابرات السابق(الكباشي، 2012، ص. 02).

ومع تزايد الضغوط من داخل الحزب الحاكم وخارجه التي تطالبه بتحقيق السلام والإصلاح السياسي وبسط الحريات العامة، أعلن عمر حسن البشير عن مبادرة الحوار الوطني التي امتدت طيلة الفترة 2014–2016، تم خلالها التوافق بالإجماع على (981) توصية من جملة (994)

واشـــتملت تلك التوصـــيات على أهم مبادئ النظام الديمقراطي التعددي الفيدرالي، مثل: الحريات العامة وحماية حقوق الإنسـان وفصـل السـلطات وتبنِّي النظام الرئاسـي المختلط ومحاربة الفسـاد والاحتكار وعدم تدخل الدولة في التجارة والاسـتثمار، ورفض الميليشـيات المسـلحة خارج القوات النظامية، وتقديم خدمات الصـــحة والتعليم والمياه مجانًا لكافة المواطنين، وهذا في ظل عزوف الحركات المســلحة وعدد مقدَّر من الأحزاب ذات الوزن والتأثير في الســاحة الســياســية، عن المشاركة(زين العابدين، 2017).

رغم النتائج الايجابية التي حملتها المبادرة، إلا أنها أبانت بعد فترة وجيزة أنها لم تكن ســوى محاولة من النظام لتغطية على مسـاعيه في الحفاظ على اسـتمراريته وعدم الاسـتجابة للمطالب المرفوعة من قبل المعارضة، فقد بدا واضحا أن البشير الذي تعهد في 2013 بعدم الترشح لعهدة أخرى في 2015، قد تراجع عن موقفه حيث ترشــح لانتخابات ســنة 2015 وفاز بعهدة جديدة وسط إقبال ضئيل على الانتخابات.

نجح البشـير في ضـمان هدوء الشـارع ولو مؤقتا، بدفع من تحسـن الأداء الاقتصـادي للبلاد ولكنه بالمقابل بدأ يواجه العديد من التحديات من داخل الحزب الحاكم نفسه، فقد تنامت معارضة واضحة له منذ أن أظهر نيته للترشح لانتخابات سنة 2020، في مخالفة واضحة لما ينص عليه الدسـتور من السـماح للرئيس بالترشـح لعهدتين فقط، وقد قاده ذلك إلى الدخول في سـلسـلة من المواجهات مع معارضـــيه من داخل الحزب والحركة الإســـلامية، ولكن نظرا لقوته ونفوذه داخل التنظيم، تمكن من الإطاحة برموز التيار الإسلامي سنة 2018، ما سمح له بتمرير قرار ترشحه مرة أخرى، ما خلف أزمة حقيقية وانقسـاما حادا داخل القاعدة السـياسـية للنظام(التيجاني،2019، ص ص.26.27 47).

ثانيا/الخلفية الاقتصادية:

شهد السودان العديد من الانتفاضات الشعبية التي كان للأوضاع الاقتصادية دور كبير في اندلاعها، وذلك نظرا للتدهور الكبير الذي ميز الاقتصاد السوداني منذ سنة 1958، فعلى عكس ما كانت تروج له النظم العسكرية المتعاقبة، أظهر الخط البياني للتنمية والخدمات ورفاهية المواطنين انحدارا متواصلا عبر مختلف الفترات(حمد، 2013، ص. 165)، وهو واقع لا يختلف كثيرا عما ميز مرحلة عمر حسن البشير، رغم تزامنها مع اكتشاف النفط، حيث عاشت البلاد ما يمكن تسميته

فعلا ب"لعنة الموارد" بسبب التردي الكبير للمؤشرات الاقتصادية حيث مهد ذلك لاندلاع حراك 18 ديسمبر سنة 2018 كما سيتم توضحه فيما يلي.

أثارت طريقة استلام البشير للسلطة سنة 1989 استياء دوليا ترجم في مجموعة من القرارات السياسية والاقتصادية بدءا من سنة 1993، ففي شهر أوت أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية السودان ضمن قائمة الدول "الراعية للإرهاب" ونتيجة لذلك فرضت سلسلة من القيود على المساعدات الخارجية الأمريكية التي تقدم لها، فضلا عن إصدار قرار آخر بحظر صادرات المعدات الدفاعية وبعض الضوابط على صادرات السلع مزدوجة الاستخدام والعديد من القيود المالية الأخرى (The Sentry, 2019, p p. 07-08) أبرزها تصنيف السودان ضمن قائمة الدول المثقلة بالديون، سنة 1994 واعتبارها غير مستحقة للاقتراض بسبب وصول الديون لمعدلات عالية (الفيل، 2019).

باشرت الحكومة مساعيها لتحسين الوضع الاقتصادي عبر إقرار سياسة التحرير الاقتصادي وتطبيق صارم لخطط دعم استعجالية إضافة إلى برامج الاصلاح الهيكلي التي أقرها البنك الدولي، وهو ما ادى إلى آثار وخيمة أثرت بصورة مباشرة الأوضاع المعيشية للمواطن، حيث وصل التدهور إلى الذروة سنة 2018، بعد أن أجازت الحكومة الميزانية المالية لعام 2018 والتي رفعت فيها الدعم عن القمح، ما أدى إلى تضاعفت أسعار الخبز في شهر جانفي إلى جنيه للقطعة الواحدة بعد أن كانت القطعتان بجنيه(موقع أخبار السودان، 2018).

كما ساهمت الاجراءات التقشفية التي أعلنتها الحكومة في ارتفاع كبير لأسعار الأدوية بعد توقف بنك السودان المركزي عن توفير النقد الأجنبي لاستيرادها ضمن خطة حكومية لرفع الدعم عن المحروقات والسلع حيث زاد سعر بعضها إلى ما يقارب 300%، ما تسبب في معاناة كبيرة للمرضى دفع باتحاد الصيدليات في ولاية الخرطوم إلى تنفيذ إضراب شامل وإغلاق الصيدليات للضغط على الحكومة ما دفعها إلى التراجع "المؤقت" عن زيادة سعر الدواء والإعلان عن القيام بمراجعة الأسعار الجديدة للأدوية (أمين، 2019).

وفي الوقت الذي كانت البلاد تعاني من أزمة ندرة في مادة الوقود، أعلنت الحكومة عن نيته الرفع أسعاره بسبب ضعف المخزون الأجنبي لدى الحكومة التي بلغ ضعفها في توفير النقد الأجنبي أن تحدث رئيس الوزراء السابق، الفريق أول بكري حسن صالح، أمام البرلمان السوداني في ماي 2018 قائلًا: إن السبب في أزمة الوقود وصفوفه هو عدم قدرة الدولة على توفير 102

مليون دولار، وهي المبالغ التي طلبتها وزارة النفط لاستيراد الوقود وصيانة مصفاة الخرطوم(حمزة، 2018).

أدى قيام الحكومة بالتطبيق الصارم لإجراءات التحرير الاقتصادي وبرامج الاصلاح الهيكلي، إلى آثار وخيمة على الظروف المعيشية للمواطن، فقد شهد عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر ارتفاعا ملحوظا بلغ90%، بعد أن كان 5 % فقط سنة 1978، و78 % سنة 1986،(لأحمد، 2013، ص. 165)، فيما بلغ نسبة 65 % سنة 2020 وتشير دراسة أجريتّ قبل شهر من الاحتجاجات الأخيرة إلى أن تكلفة المعيشة الشهرية تجاوزت الـ18152جنيها سودانيًا، بينما يبلغ الحد الأدنى للأجور 425 جنيها سودانيًا، أي إنّه يغطّى في 05%فقط من تكاليف المعيشة الحالية(الفيل، 2020، 49).

إضافة إلى التدهور الكبير الذي شهدته مؤشرات الاقتصاد السوداني والتي أدت إلى تضرر المواطن بالدرجة الأولى، كان للبشير أيضا سياسة للتمكين في الشق الاقتصادي تقضي باحتكار السلطة السياسية والحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية لجميع مجالات الاقتصاد كما احتكرت المناصب الإدارية والفنية والسياسية.

وفي سبيل تحقيق هذا التمكين استغل البشير فترة تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي لمد أذرع الحزب والمؤسسة العسكرية في القطاعات الاقتصادية، فعن طريق سياسة خصخصة تم تحويل ملكية العديد من الشركات عبر استغلال "العلاقات والمعلومات" لأفراد يتبعون للنظام الحاكم وفي الوقت نفسه تم إنشاء قرابة 600 شركة تجارية عامة تابعة لوزارات اتحادية وللأجهزة الأمنية والجيش لا تخضع لمراقبة المُراجع العام، وتتمتّع بحرية الصرف خارج الميزانية الرسمية للدولة، حيث مثلت غطاء للنشاط التجاري لكبار الولاة والضباط في الجيش والأمن(الفيل، 2020، ص. 48-49).

جعلت سياسة التمكين في الشقين الاقتصادي والسياسي نظام البشير نظاما زبونيا يقوم على فقد أصبح عمر حسن البشير الشخصية المركزية في النظام بعد غياب الترابي، كما أصبح حزب "المؤتمر الوطني" تنظيمًا فضفاضا تجمعت بداخله مجموعات كبيرة من أصحاب المصالح(أحمد، 2017، ص. 60)أو البرجوازيين وهو ما مكنه من السيطرة على مقومات الإنتاج، وضبط إيقاع إعادة توزيع الدخل والثروة، من خلال الحد من وتيرة التراكم الرأسمالي، وتفكيك الطبقة الوسطى

حيث انصـــب جل اهتمام هذا التحالف على توليد المال لمصـــالح الخاصـــة وإهمال دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية(Kadri, 2016, pp.).

2.1 مسار الحراك

في 19 ديســمبر 2018، أحرق مواطنون في مدينة عطبرة شــمال الســودان المقر المحلي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، بمشاركة حشد من تلاميذ المدارس والعاملين في السوق وطلاب الجامعات ضـدّ الحكومة، وتلا ذلك إقدام محتجين سـودانيين بلدات السـودان الإقليمية – عطبرة ودنقلا على النيل في شـمال السـودان، والقضـارف في وسـط السـودان، والرهد والنهود في إقليم كردفان غرب السودان بنفس السلوك، حيث أحرقوا مقارّ حزب المؤتمر الوطني الحاكم، واقتحموا مكاتب الحكومة المحلية وكذلك مخازن غرفة الزكاة، كما اســـتولوا على موادٍّ غذائية (الجزولي، 2019، ص. 02)

بعد وفترة وجيزة من اندلاع الاحتجاجات، غزى وسم #مدن–السودان –تنتفض مواقع التواصل الاجتماعي للترويج للحراك، وقد مهد ذلك لالتحاق ولاية الخرطوم بقائمة المدن المنتفضـــة ضـــد حكم البشـير، وهو ما شـكل إضـافة نوعية للحراك، نظرا لما تمثله هذه الولاية من ثقل جماهيري نوعي، ووعي، علاوة على تمركز الأحزاب السياسية الفاعلة، ومنظمات المجتمع المدني الناشطة، ولهذا فقد كان طبيعيا أن يتحول الحراك من الطابع الاقتصادي، إلى الطابع السياسي حيث رفعت شعارات "تسقط وبس" وشعار «حرية سلام وعدالة، الثورة خيار الشعب» (الخضر، 2019، ص. 8، 11)، وذلك ابتداء من 25 من شـــهر ديســـمبر، بعد ظهور ما يســـمى ب، "تجمع المهنيين بالسودان"، وهو تنظيم يضم نقابات عمال وموظفين جاء ليتسلم مهمة قيادة التظاهرات، حيث قام بتنظيم أول تظاهرة في العاصـــمة الخرطوم، ثم بدأت الاحتجاجات تأخذ منحىً تصـــاعدياً في العاصـــمة وغيرها من المدن، ليصـــل عدد المدن التي خرجت إلى أكثر من 40 مدينة، ومعها مئات القرى، في مقابل ذلك، نفذت النقابات إضـــرابات عن العمل كانت أقل أثراً، عدا نقابة الأطباء التي نفذت الإضراب بنسبة تزيد عن 80 %.

في مطلع جانفي من ســـنة 2019، دخل "تجمع المهنيين الســـودانيين" فيتحالف مع ثلاثة كيانات سياسية، وهي: "نداء السودان"، الذي يضم أحزابا مدنية منها حزب الأمة القومي بزعامة الصـــادق المهدي، و"المؤتمر الســـوداني" بزعامة عمر الدقير، كما يضـــم حركات مســـلحة مثل "الحركة الشعبية" – قطاع الشمال بزعامة مالك عقار، وحركة "تحرير السودان" بزعامة مني أركو

ميناوي، وحركة "العدل والمساواة" بزعامة خليل إبراهيم، إضافة إلى التكتل المسمى ب" قوى الأجماع الوطني" المكونة من الحزب الشيوعي السوداني وحزب البعث، والتجمع الاتحادي المعارض المكون بدوره من مجموعة من الفصائل انشقت من "الحزب الاتحادي الديمقراطي" بزعامة محمد عثمان الميرغني، حيث قاموا بمظاهرة ضخمة وحاولوا الوصول إلى القصر الجمهوري، وتسليم مذكرة لرئاسة الجمهورية تطالب بتنحي البشير، إلا أن المظاهرات تعرضت لقمع شديد (عوض، 2019).

في الوقت الذي كان فيه الشارع السوداني يشهد توترا كبيرا مع استمرار اتساع رقعة المظاهرات، كان قوش يقوم بسلسلة من الحوارات السرية مع قادة قوى المعارضة، بهدف إقناعهم بسيناريو تسوية يقوم على إكمال البشير لدورته الرئاسية مع التزامه بعدم الترشح في انتخابات 2020، والتخلي عن قيادة الحزب الحاكم، فضلا عن نقل صلاحياته لرئيس وزراء يتم الاتفاق عليه مع المعارضة لتشكيل حكومة كفاءات تدير البلاد لحين إجراء الانتخابات، وقد وجد عرض قوش هذا تجاوبا حذرا من قوى المعارضة، وفي ذات السياق، نجح قوش في إقناع اللجنة الأمنية العليا التي تضم قادة الأجهزة النظامية بقيادة نائب الرئيس عوض بن عوف التي أوكل إليها البشير مهمة التصدي للحراك الشعبي، بجدوى سيناريو "الهبوط الناعم" بحكم اطلاعها على حقائق الموقف وإدراكها للانقسامات داخل النظام وهشاشته، وبناء عليه تم رفع مذكرة إلى البشير بهذا الخصوص، وكان من المفترض أن يعلن عن قبوله لنص تلك المبادرة في خطاب 22 فيفري، للولايات (التيجاني، 2019، ص.31).

وفي خطوة استباقية لمقاومة تيار متشدد في قيادة الحزب الحاكم لهذا السيناريو، قام قوش بالإعلان عن مبادرته لوسائل الإعلام إلا أن خطاب البشير الذي ألقاه بتاريخ 22 فيفري، جاء مناقضا للمبادرة حيث اكتفي بدعوة البرلمان إلى تأجيل مشروع التعديلات الدستورية التي تهدف إلى تمكينه من الترشح، وشكل حكومة جديدة برئاسة أحد المقربين له من قادة الحزب الحاكم كما أعلن عن حالة طوارئ مكنته من تعيين حكام عسكريين للولايات (التيجاني، 2019، ص ص.31-32)، وهو ما يعد نقضا واضحا للاتفاق المنعقد مع قوش، فكانت ذلك بداية التحول التدريجي في موقف العسكريين من النظام.

وظهر التحول في موقف الجيش السوداني يوم 6 أفريل 2019، حين قرر المحتجون أن يتخذوا من الذكرى الرابعة والثلاثين للانتفاضة الشعبية ضد النميري موعدا للتجمع أمام مقر

القيادة العامة للقوات المسلحة، للضغط على الجيش من أجل الانحياز لهم، غير أنه ونظرا لضخامة عدد المحتجين قررت قيادات الحراك تحويله إلى اعتصام تجاوب معه عدد من ضباط الجيش من الرتب الوسيطة والدنيا بالنزول إلى الميدان وحماية المحتجين من محاولات الأجهزة الأمنية فض الاعتصام بالقوة، ما أوحى بفقدان البشير قد بدأ يفقد السيطرة على قيادة أجهزته الأمنية والعسكرية خاصة بعد أن قررت اللجنة الأمنية العليا التي تضم قيادة الجيش والشرطة والأمن وقوات الدعم السريع القيادات العليا عدم الاستجابة لأوامر البشير بشكل رسمي، ورغم ذلك إلا أن بعض الموالين للبشير قد تعرضوا للمتظاهرين بحملة قمع واسعة باستخدام الذخيرة الحية والغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، وهو ما أدى إلى مقتل العشرات منهم وبعض أفراد الجيش الذين كانوا إلى جانب المحتجين، فكانت هذه الحادثة التي حسمت تماما موقف الجيش، ودفعته للانقلاب رسميا على عمر حسن البشير(التيجاني، 2019، ص ص.2-3)، حيث وبتاريخ 11 من أفريل 2020، أعلن وزير الدفاع عوض بن عوف في خطاب متلفز عن "اقتلاع النظام" والتحفظ على رئيس البلاد عمر البشير "في مكان آمن"، كما تضمن البيان مجموعة من القرارات الأخرى منها:

- تعطيل الدستور وفرض حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر
- حل مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء وتكليف الوزراء بتسيير الأعمال.
- تشكيل مجلس عسكري انتقالي يتولى إدارة الحكم لفترة مدتها عامين
- فرض حظر للتجوال لمدة شهر من العاشرة مساء وحتى الرابعة صباحا (الخضر، 2019، ص. 28-29)

2.إدارة الجيش للمرحلة الانتقالية وانحراف المسار الانتقالي : محاولة للفهم

بعد انحياز مؤسسة الجيش للحراك، ساد اعتقاد بأن ذلك سيكون كافيا لتحقيق مطالب المتظاهرين، إلا أن وتيرة الاحتجاجات زادت، لأن المحتجين اعتبروا تسلم الجيش لزمام السلطة بمثابة استمرارية للنظام، وقادت ضغوط الشارع إلى إرغام رئيس المجلس العسكري الجديد ابن عوف ونائبه رئيس الأركان عبد المعروف وصلاح قوش على الاستقالة ليصعد إلى الواجهة الرجل الثالث في قيادة الجيش عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان حميدتي.

بمجرد تسلم المجلس العسكري لسلطة، برز صراع إرادات بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير حول تشـــكيل وترتيبات الفترة الانتقالية ومهامها، وفي ذات الوقت، بدأت بوادر الانشقاق على تحالف قوى الحرية والتغيير التي كانت تنادي بإقصاء بعض القوى السياسية التي كانت جزءا من النظام السابق من المشاركة في المرحلة الانتقالية، وهو ما عرقل المفاوضات بين الطرفين وأدخل البلاد في حالة فراغ دستوري وتنفيذي حيث كان كل طرف يحاول توظيف أقصى ما يملك من أدوات ضغط لتعديل كفة ميزان القوة لصالحه، فاستندت قوى الحرية والتغيير على توظيف مصدر قوتها المتمثل في عامل الضغط الشعبي، من خلال الاعتصام الاحتجاجي، أو العصيان المدني، أو من خلال مظاهرات شعبية وجدت تجاوبا جماهيريا ضخما، فيما وظف المجلس العسكري قوته الصلبة المتمثلة في فض الاعتصام الشعبي في محيط القيادة العامة لحرمان قوى الحرية من هذه الورقة، ولكنه وجد نفســـه محاصـــرا بردود فعل قوية على العنف المفرط الذي أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى(التيجاني، 2019، ص ص .32- 33).

بدد فض الاعتصـــام ما تبقى من ثقة بين المجلس العســـكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، التي أعلنت عن إضراب سياسي وعصيان مدني، بد أفي 14 جوان 2019، واستمر ثلاثة أيام وتحققت فيه استجابة واسعة، كما أسفر عن مقتل أكثر من مئة من المتظاهرين وجرح أكثر من خمسمائة آخرين(العربي الجديد، 2019) ، وكان مما زاد الأوضاع سوء وأدخل البلاد في فراغ دستوري وتنفيذي إقدام المجلس العسكري على إلغاء كل الاتفاقات التي سبق التوصل إليها مع المعارضـــة، والتي كان من ضـــمنها تشـــكيل مجلس وزراء مدني، مكوَّن كله من كفاءات غير حزبية، وأن يجري تمثيل قوى إعلان الحرية والتغيير بما نسـبته 67 %في المجلس التشـــريعي، وانحصر الخلاف، في نهاية الأمر، في صلاحيات مجلس السيادة، وعدد العسكريين والمدنيين فيه؛ إذ تمســـك المجلس العســـكري بالحصـــول على الأغلبية فيه وأن يكون رئيســـه كذلك من العسكريين، مبررًا ذلك بالتهديدات الأمنية التي تواجه البلاد.

على هذه الخلفية، جاءت الوســـاطة الإثيوبية التي قادها رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، الذي اقترح أن يكون المجلس السيادي مؤلفًا من خمسة عشر عضوًا، مهمته الإشراف على المرحلة الانتقالية، على أن يضم سبعة مدنيين ومثلهم من العسكريين، في حين يكون العضو الخامس عشر مدنيًا ويجري اختياره باتّفاق الطرفين، على أن يتولى العسكريون رئاسة المجلس السيادي مدة ثمانية عشر شهرًا، ليتولاها بعدهم المدنيون مدة مماثلة(Magdy, 2019)، ورغم

مماطلة المجس العسكري في التجاوب مع المبادرة الإثيوبية من خلال العمل على خلق الانقسام بين قوى المعارضة لإضعافها وفرض منطقه.

ماطل المجلس العسكري في التجاوب مع المبادرة الإثيوبية، وظل يحاول تقسيم قوى المعارضة بغرض إضعافها وفرض شروطه عليها كما انخرط الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي، وقائد قوات الدعم السريع، في لقاءات مكثفة مع أعضاء الإدارات الأهلية القديمة والطرق الصوفية، لإحداث انقسام جهوي وطائفي إلا أن المظاهرة التي قادتها قوى إعلان الحرية والتغيير ت يوم 30 جوان 2019، في عدد من مدن السودان الكبرى، ساهمت في إعادة التوازن مرة أخرى بين أطراف الأزمة، (Walsh, 2019) فقد أوضحت لجميع الأطراف بما فيها القوى الخارجية أن جزءًا مهمًا من السودانيين يقف إلى جانب قوى إعلان الحرية والتغيير في مواجهتها مع المجلس العسكري ما دفع ببعض الأطراف الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وبريطانيا إلى عقد اجتماع سري مع ممثلين للمجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير.

مهّد هذا الاجتماع السري الطريق للاتفاق الذي جرى الإعلان عنه بإشراف مندوب الاتحاد الأفريقي والحكومة الإثيوبية يوم السبت 17 أوت سنة 2019 حيث وباستثناء غياب إريتريا كان قادة دول الأركان في محيط السودان الجيوستراتيجي على رأس الحضور: أبيي أحمد (إثيوبيا)، وأوهورو كينياتا (كينيا)، وسلفا كير (جنوب السودان)، وفاوستن توادیرا (جمهورية إفريقيا الوسطى)، وإدريس ديبي إتنو (تشاد)، بالإضافة إلى رئيس الوزراء المصري، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "موسى فقي محمد"، وقد تم الاتفاق على تقاسم السلطة بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات وثلاثة أشهر من يوم توقيع الإعلان الدستوري، يتم بعدها إجراء الانتخابات العامة في عام 2022. وتتألف سلطات الحكم الانتقالي من ثلاث هيئات هي:

- مجلس سيادي عسكري مدني مشترك، يتألف من 11 عضوًا: خمسة مدنيين وخمسة عسكريين؛ ويكون العضو الحادي عشر مدنيًّا يتم اختياره بالإجماع بين الطرفين. ويرأس المجلس السيادي جنرال عسكري خلال الـ21 شهرًا الأولى، يليه عضو مدني لمدة 18 شهرًا.
- رئيس وزراء مدني "عبد الله حمدوك" تعينه قوى الحرية والتغيير ومجلس تكنوقراط يضم 20 وزيرًا من قائمة المرشحين التي قدمتها قوى الحرية والتغيير، باستثناء وزيري الداخلية والدفاع اللذين يتم اختيارهما من قبل الأعضاء العسكريين في المجلس السيادي.

- مجلس تشريعي يتألف من نحو 300 شخص، يتم تخصيص 40% من مقاعده على الأقل للنساء: وتقوم قوى الحرية والتغيير بتعيين 67% من أعضاء المجلس التشريعي، بينما ستختار المجموعات السياسية الأخرى غير المرتبطة بنظام "البشير" باقي أعضاء المجلس.
- لا يمكن اتخاذ أي إجراء قانوني ضد أعضاء المجالس الثلاثة دون إذن مسبق من المجلس التشريعي، ويتطلب قرار رفع الحصانة موافقة أغلبية المشرعين. ومن الأمور الإيجابية في الإعلان الدستوري النص على دمج قوات الدعم السريع شبه العسكرية في القوات المسلحة بحيث تخضع للقائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يشغل أيضًا منصب رئيس المجلس السيادي.

قد يطلب مجلس الوزراء من المجلس السيادي إعلان حالة الطوارئ العامة إذا كانت وحدة وسلامة البلد في خطر. ويجب تقديم هذا الطلب إلى المجلس التشريعي في غضون 15 يومًا، وسيصبح الطلب لاغيًا في حال فشل المجلس في الموافقة عليه (عبد الرحمن،2019).

لقد جاءت أحداث ما بعد حراك 18 ديسمبر 2019، مطبوعة باستقطاب سياسي حاد بين القوى الحزبية والنقابية بعد عقد الاتفاق المدني العسكري حيث عجزت هذه النخب عن بناء حكومة خلال المهلة التي منحها المجلس العسكري، ويعود ذلك لسببين أولهما أن الإطاحة بالبشير جاءت على نحو مفاجئ وسريع لم يتحضروا له، ولم يكونوا جاهزين للتعامل مع تبعاته، حسب ما أفاد به الصادق المهدي رئيس حزب الأمة المعارض، والسبب الآخر يعود إلى طبيعة تكوين هذا الائتلاف العريض المعقد فهو يضم تحالفات بين قوى سياسية متباينة في اتجاهاتها واديولوجياتها، فما جمعها كان هدفا مؤقتا فقط وهو الإطاحة بنظام البشير دون أن يكون هناك اتفاق بينها حول البرنامج التفصيلي بشأن مرحلة ما بعد البشير، وبالتالي لم تكن هناك ترتيبات عملية مثل تشكيل حكومي جاهز لتولي المسؤولية مباشرة، وقد أدى هذا إلى إحداث فراغ مؤسسي منح الفرصة للمجلس العسكري بحكم سلطة الأمر الواقع إلى التحول من مجرد ضامن ووسيط عابر تقتصر مهمته على تأمين انتقال السلطة من نظام منهار لنظام انتقالي جديد، إلى انتداب نفسه للعب دور الشريك في تشكيل وإدارة المرحلة الانتقالية(التيجاني، 2019، ص ص .09- 47)

لقد أبانت نتائج تسلم الجيش لإدارة المرحلة الانتقالية عن تكرار نفس الأحداث التي كانت تلي الانتفاضات الشعبية في السودان، حيث يفسح المجال للنخب المدنية لبناء توافق فيما بينها يفضي إلى السير قدما في العملية الديموقراطية، إلا أنها تفشل في ذلك لأنها تتجه إلى الصراع على القوة

والنفوذ والاستفراد بالسلطة بدل التركيز على القضايا الجوهرية التي يفترض أن تشكل أبرز معالم المراحل الانتقالية للبلدان سواء من الجانب المؤسسي أو القانوني أو السياسي أو غيرها.

هذا ما يحيل إلى القول بأن المسارات الانتقالية في السودان عبر التاريخ قد أصبحت تشكل فعليا ما يمكن اعتباره مسلكا طبيعيا يبدأ بصراع حزبي– حزبي وينتهي بظهور الجيش ليقدم نفسه كفاعل رئيسي في العملية السياسية والوحيد القادر على الاستجابة لتطلعات الشعب وإحداث التغيير المنشود.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الاستقطاب السياسي الذي ميز العلاقة بين النخب الحزبية في السودان أدى إلى تسييس المؤسسة العسكرية ومنحها ثقلا ونفوذا جعلها تستفرد بالعملية السياسية في مراحل وفترات مصيرية في بناء النظام الديموقراطي، فالأنظمة العسكرية الثلاث التي استلمت السلطة عبر انقلابات عسكرية ابتداء من سنة 1958 قد تمكنت بذلك بتواطؤ مع قوى سياسية مدنية، غير أنه سرعان ما تنقلب النظم العسكرية وتشرع في تصفية تلك القوى الحزبية.

ورغم أن هذه الخاصية" التحالف المدني العسكري" قد غابت على مجريات حقبة ما بعد حراك 18 ديسمبر 2019، إلا أن سمة الاستقطاب السياسي ظلت حاضرة ومكنت المؤسسة العسكرية من الاحتفاظ بدورها السياسي في السيطرة على المسار الانتقالي، ما يعني أن قوتها التي اكتسبتها على مر التاريخ قد أصبحت المتغير الثابت في أي معادلة سياسية تخص السودان سواء تم ذلك في إطار توافق داخلي، أو في إطار وساطة دولية كما حدث في الاتفاق المدني العسكري الأخير.

المراجع:

SENTRY ALERT، (2019) ، مساعي لتحسين صورة مكافحة الفساد في السودان: تناقضات التزام نظام البشير بمكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، https://cdn.thesentry.org/wp–

أبو الشوك أحمد، (2015)، التجربة الديموقراطية الأولى في السودان 1953–1958، في: استقلال السودان، ستون عاما من التجربة والخطأ، تح: حيدر علي إبراهيم، ص ص. مصر، الحضارة للنشر، ص ص 45–74.

أحمد حسن الحاج علي، (كانون الثاني/ يناير 2017)، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان، سياسات عربية، العدد 24، ص ص. 52–62.

أحمد ماجد عبد المنعم والذويب هاشم أحمد، أثر الانتفاضة الشعبية في السودان على العلاقات الليبية السودانية 1985-1986، (2020)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 01، ص ص. 01-12

الأفندي عبد الوهاب(2013) ، مخاطر تسييس الهوية وتسليح السياسة: دروس وتجارب من انتقال السودان من وإلى الديموقراطية، https://studies.aljazeera.net/en/node/2586

أمين ندى، (2016)، ندى أمين، الحراك الاجتماعي العربي.. هل يتحول إلى ثورة؟، https://www.aljazeera.net/opinions/2016/12/19

البحيري زكي، (1996)، الحركة الديموقراطية في السودان، 1953-1985، مصر، دار نهضة الشرق.

بشارة عزمي، (2017)، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

البطحاني عطا الحسن، (2011)، أزمة الحُكم في السودان- أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟!"، الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم.

البطحاني عطا، (23-24 نوفمبر 2011) ، تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي، المنتدى الدولي حول" التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديموقراطي والعدالة الاجتماعية" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت.

التيجاني خالد النور، (2015)، ستة عقود من الحوار السياسي غير المنتج في: استقلال السودان، ستون عاما من التجربة والخطأ، تح: حيدر علي إبراهيم، ص ص. مصر، الحضارة للنشر، ص ص 580-591

التيجاني خالد النور، (23 أفريل 2019)، السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/en/node/4428،

التيجاني خالد النور، (أوت 2019)، الانتفاضة السودانية فرص التحولات وتحديات البديل، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد 03، ص ص.09- 47

جواد ابتسام محمود،(2012)، الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان، 1985 وظروف تشكيلها، مجلة كلية التربية الأساسية، ص ص. 141- 157.

حرك هبة الحسيني، (2015)، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي في باكستان 1999-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر: جامعة القاهرة.

حمد النور،(2013)، مراجعة كتاب أزمة الحكم في السودان، أزمة هيمنة أم هيمنة الأزمة، سياسات عربية، العدد 03، ص ص 160-166.

الخضر كمال محمد جاه الله(مايو 2019)، السودان جغرافية الحراك الثوريوالقوى الفاعلة(تقرير خاص)، http://kfcris.com/ar/view/post/218

خلف عمر سمير،(2019)، احتجاجات السودان، في أي آفاق لتغيير منشود، منتدى البدائل العربي للدراسات، أوراق البدائل، http://www.afalebanon.org/ar/publication/8008/%D8%A7%D8%AD%D8،

سيرا نارسيس، (2016)، الانتقال العسكري، تأملات حول الاصلاح ديموقراطي للقوات المسلحة، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

الصائغ بكري، (2015)، " 20 فبراير : 26 عاما على مذكرة ضباط القوات المسلحة،" موقع حريات، https://www.sudaress.com/hurriyat/175021

طه فدوى عبد الرحمن علي، (2015)، التمهيد للحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان (1948–1955) وإعلان الاستقلال، السودان ستون عاما من التجربة والخطأ، تح: حيدر علي إبراهيم، ص ص.25–43 مصر، الحضارة للنشر.

العابدين الطيب زين، (فبراير 2013)، الديمقراطية التوافقية طريق للاستقرار السياسي، المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخرطوم، السودان.

عبد الرحمن حمدي، (مارس 2019)، تحديات الحكم الانتقالي في السودان بعد الإعلان الدستوري، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4917/

عبد ربه أحمد(2015)،" العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديموقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة" في: الجيوش والتحول الديموقراطي في إفريقيا، معوقات بناء الدولة، الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية.

العربي الجديد، (أفريل 2019)، الاتحاد الأفريقي يمهل المجلس العسكري بالسودان أسبوعين لتسليم السلطة للمدنيين"، 15، https://bit.ly/2G3kOm3

عوض عبد الحميد،(أفريل 2019)،الحراك الشعبي السوداني... من الشرارة إلى إطاحة البشير"، العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/الحراك-الشعبي-السوداني-من-الشرارة-إلى-إطاحة-البشير-

عوض عبد الحميد،(فيفري 2019)، احتجاجات السودان تدخل شهرها الثالث: صعوبة تفكيك الدولة العميقة ، العربي الجديد، ، https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/21/

فلاك نور الدين، (2016)، العلاقات المدنية–العسكرية في مصر بين تحدي إنهاء الوصاية العسكرية وإعادة إنتاج الحكم العسكري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، ص ص 12–25

الفيل خالد عثمان، (أيار/مايو 2020)، سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية العسكرية: حالات عربية مختارة، سياسات عربية، العدد 44، ص ص. 36–56

الكباشي المسلمي(2012)،السودان: تصدعات البيت الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212112444736 55

محجوب عمرو محمد عباس، (2013)، الرؤية السودانية: الكتاب الثاني، نحو إطار عام للرؤية، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع.

مصباح عامر(2018)، نظرية العلاقات المدنية العسكرية، الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

موسى إسماعيل الحاج، (2008)، الديموقراطية في السودان، أسباب التعثر وآفاق التطور، دراسات استراتيجية، العدد 25، ص ص. 07–24

المراجع باللغة الأجنبية:

- Finer. S, (1969) ,The Man on Horsback: The Role of the Military in Politics London: Pall Mall Press
- Greener I,(2005), The Potential of Path Dependence in Political Studies, Political Studies Association, Vol 25, N°1, pp. 62–72
- Hassan Mai & Ahmed Kodouda, (2019), Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator, Journal of Democracy, Vol 30, N° 4, pp. 89-103
- Kadri A, (2016), The Unmaking of Arab Socialism**,** London: Anthem Press.
- Lenze. E. P,(2011), Civil-Military Relations in "Islamic Democracies": Military Intervention & Withdrawal in Algeria, Pakistan, & Turkey, PhD Dissertation, United Stat of America: Washington State University.
- Lindberg S. I, (2001), Forms of State, Governance, and Regime: re-conceptualizing the Prospects for Democratic Consolidation in Africa**.** International Political Science Review 22, No. 2, pp. 173-199
- Magdy Samy,(2019), Ethiopia, AU Float Proposal for Peace in Sudan," The Washington Post,: https://wapo.st/2NO0dIX
- Valenzuela. S(1987), Democratic Consolidation in Post Transitional Settings: Notion, Process, and Facilitating Conditions, Working Paper 150 -workshop on processes of democratic consolidation in Western Europe and Latin America, Kellogg Institute

- Walsh Declan,(2019), In Sudan, a Power-Sharing Deal Propelled by a Secret Meeting and Public Rage," The New York Times, 5/7/2019, at: https://nyti.ms/2xylpI0